الأهرام

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٣١ مـــايـــو ١٩٨٨

شـــركات توظيـــف الامـــوال

بين الواقع .. وحقوق المودعين .. وضوابط المستقبل

الحديث عن شركات توظيف الاموال يدخل مرحلة هامة هذا الاسبوع فمشروع القانون على وشك الانتهاء ليدخل دائرة المناقشة فى مجلس الشعب ومن ناحية اخرى فإن شركات توظيف الاموال تدعو لعقد جمعيات عمومية للمساهمين - كما اعلنت فى الصحف - وفى نفس الوقت فان مودعيها ليسوا مساهمين !!

وعموما فان طرح الحقائق الاقتصادية للمناقشة هو القول الفصل حول القضية المثارة - كقضية راى عام . لذلك فإن طرح النقاط التالية يكون امرا ضروريا لتوضيح الحقائق المتعلقة بنشاط هذه الشركات :

اولا : قضية شركات توظيف الاموال تمتد اثارها لعشرات الالاف من مقدمى الاموال لتلك الشركات وجمعت - كما تقول التقديرات - مليارات من الجنيهات من المدخرين ووقفت امامها الاوعية الادخارية الاخرى عاجزة لان الاخيرة تخضع لضوابط وتسير وفق خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثانيا : ان حجم الاموال المجمعة بواسطة هذه الشركات غير معروف بدقة او حتى تقريبا وليس لدى الدولة اى احصائيات أو بيانات عنها وكل مايقدم للسلطات المشرفة على نشاطها هو مجرد بيانات مشكوك فى صحتها ويأتى الشك من طبيعة مكونات تلك الارقام وليس ذلك اتهاما دون سند . فأرقام الارباح المبلغة من احدى مجموعات كبرى شركات توظيف الاموال تبلغ نحو ١٧ الف جنيه بينما تقوم بتوزيعات تحت مسمى « تحت حساب الارباح » مابين ٢٥ و ٣٠ ٪ فكيف نحقق تلك المليارات ١٧ الف جنيه فقط صافى ارباح للمساهمين ؟ !

ثالثا : ان كثيرا من هذه الشركات نشأ كشركة اشخاص ومراجعة حسابات هذا النوع من الشركات لاتكافى ولاتتناسب مع مليارات الجنيهات المجمعة لديها وهو مادعا الى الاتجاه فى المشروع المقترح نحو تحويلها الى شركات مساهمة والزامها بحسابات منظمة ومعلنة .

رابعا : ان احدا لايعرف على وجه التحديد الى اين تتجه او تذهب هذه الاموال - وماهو معروف منها استثمر فى مشروعات صغيرة لايمكن ان تتناسب مع هذه المليارات أو الى المضاربات وتجارة العملة او شراء اصول قائمة او احتكار بعض السلع .

خامسا : ان راس المال المصرح به لبعض هذه المشروعات والذى يعلن عنه فى الصحف - على سبيل المثال يعلن عن انشاء شركة راسمالها ٥ ملايين جنيه بينما راس المال المدفوع ٢٥٠ الف جنيه - وبذلك فان المتعاملين مع تلك الشركات يقعون فى ثقة فى غير محلها حين يقرءون اعلانا بحجم راس المال المصرح به بهذا الحجم ولايعرفون حقيقة راس المال المدفوع الذى يدفعه اصحاب المشروع .

سادسا : ان هذه الشركات خلطت الامور ببعضها فقامت بتوظيف الاموال واستثمار الاموال . وتوظيف الاموال يعنى توجيه قدر او نسبة متعارف عليها الى المضاربات والتعامل فى شراء وبيع الاسهم والسندات أما الاستثمار فهو توجيه الاموال الى مشروعات انتاجية أو خدمية ولكن هذه الشركات خلطت بين هذين الامرين تحت مسمى واحد .

سابعا : من حق اى مواطن ان يثق فى من يوكله (شركات توظيف الاموال او غيرها) باستثمار امواله تحت مبدأ الربح والخسارة لكن هل من حق الوكيل ان يحدد عائدا ثابتا والتمايل على ذلك باستخدام تعبيرات محاسبية توحى بعكس حقيقة انه عائد ثابت « مثل تعبير تحت حساب الارباح » والتعامل بنظام العائد الثابت هو من اعمال البنوك فلها نظامها الخاص الداخل فى ترتيب اعمال الاقتصاد القومى وقيام شركات توظيف الاموال بهذا الدور انما يحدث ثقبا واسعا لتدمير خطة الائتمان التى تعتمد عليها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ثامنا : لكن الواقع له حساباته ايضا فقصور - وجود الاوعية الادخارية التى تتناسب عوائدها مع معدلات التضخم حيث اعلى عائد سنوى فى شهادات الاستثمار هو ١٢ ٪ فاذا كان معدل التضخم حتى كما اعلنته السلطات الاقتصادية يبلغ ٢٥ ٪ لكان معنى ذلك ان الادخار بهذا الشكل هو ادخار سلبى بنسبة ١٢ ٪ فابسط الامور ان يذهب المدخر الى من يعطى نسبة ٢٥ ٪ والمدخر يغامر مادام المعدل عاليا . واستغلت هذه الشركات تلك الظاهرة وتدفقت اليها الاموال من اصحابها بمجرد الاعلان عن عوائد عالية حتى قبل قيام هذه الشركات بنشاط ما .. وكلنا يعلم ان اوقات التضخم وارتفاع معدلات البطالة يجهل من السهل التاثير على حائزى الاموال واستقطاب مدخراتهم لمجرد التلويح بهذا العائد العالى لانهم يريدون ان يعيشوا على مدخراتهم اطول مدة ممكنة .

تاسعا : نعود الى الواقع ان شركات توظيف

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

عبدالرحمن عقـــل

الاموال - بكل سلبيات اصحابها وعدم وجود اية ضمانات طبقا لما تعمل به هذه الشركات - هى وعاء اجتذب مجموعة كبيرة من المدخرين وهو امر طبيعى لتصور الاشكال المختلفة فى سوق المال وتزامن ذلك مع كثرة المدخرات لدى الكثيرين ومع ارتفاع معدلات التضخم .

عاشرا : هذا الواقع يعود بنا الى فلسفة المشروع فكما اتصور ان التعددية فى الاوعية الادخارية مطلوبة بمعنى ان تظل شركات توظيف الاموال باقية (كوعاء) يستقبل ايداعات ويقوم بتوظيفها وهذا يبرر اصدار تشريع ينظم ويضبط تحت رايته ذلك النوع من الشركات اى أن دور التشريع هنا دور تنظيمى ورقابى ولكن ماهى حدود تلك الرقابة ، هل العلاقة فقط بين الطرفين الشركة والمودع ؟ ام الرقابة على توجيه واستخدام الاموال ؟ فاذا كان الامر يتعلق بالرقابة على توجيه الاموال فان هذا يعنى ان تكون هيئة سوق المال مؤسسة قريبة الاختصاص من البنك المركزى .

حادى عشر : فى الاسبوع الماضى نشطت حركة شركات توظيف الأموال بنشر الدعوة لعقد الجمعية العمومية للمساهمين ابتداء من اول يونيو ونعلم ان الجمعية العمومية تعقد لجمهور المساهمين والشركات التى يتراوح عدد مساهميها مابين ثلاثة او خمسة اشخاص هم اصحاب الشركة وهم أعضاء مجلس الادارة ومن بينهم رئيس مجلس الادارة فماذا تعنى هذه الاعلانات ، ولم نسمع فى اى نظام ان يدعو بنك مثلا وهو الذى يتلقى ايداعات من الجمهور دعوة للمودعين لان هذا يعنى دعوة للتجمهر والمودعين ليس لهم اية صفة فى المشاركة فى اى جمعية عمومية الا اذا كان ذلك قانونا خاصا ابتدعه اصحاب شركات توظيف الاموال بعيدا عن السلطات التشريعية .

ثانى عشر : الحكومة تعد مشروع تنظيم هذه الشركات فى العلانية وسوف تدخل به مجلس الشعب لمناقشته اى ان النيات طيبة ولاتسعى الحكومة - كما يدعى البعض - الى ضرب هذه الشركات لانها لو كانت تنوى ذلك ماعدت مشروعا فبقرار سيادى كان يمكن تحويلها الى شركات مساهمة ذات اكتتاب عام وهو مالم يرد على بال واضعى التشريع

ان كل ما هو مطلوب ان يصدر التشريع فى اسرع وقت حتى لا تتفاقم المشكلة .

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية